[ترجمة غير رسمية لنص الرد الكامل من شركة لافارج هولسيم، والذي تم استلامه عن طريق البريد الإلكتروني بتاريخ 15 يناير 2018]

تعود قضية عمال لافارج الأردن لعدة سنوات مضت حينما انخفض الطلب على الإسمنت بشكل كبير إثر تغييرات في السوق المحلي. ومن أجل ضمان استمرارية العمل في الأردن مع تغييرات السوق، تم تعليق أحد خطوط الإنتاج في مصنع الراشدية عام 2010، وتوقيف جميع الأنشطة الإنتاجية في مصنع الفحيص منذ فبراير 2013 وتعليق المصنع بالكامل اعتباراً من يوليو 2016. تتطلب هذه الإجراءات الغاء ما يقارب 300 وظيفة، وذلك لاستدامة عمليات شركة لافارج في الأردن والحفاظ على أكثر من 300 وظيفة متبقية فضلاً عن آلاف الفرص للعمل غير المباشر. هذه الإجراءات ضرورية لاستمرار خدمة الاقتصاد الوطني الأردني، بما أننا أحد الشركات العالمية الرائدة في هذا القطاع.

تخوض لافارج هولسيم حوار اجتماعي نشط مع ممثلي الموظفين بالأردن لإيجاد وسائل الدعم الاجتماعي المناسبة خلال عملية إعادة الهيكلة. وتماشياً مع القوانين الأردنية والاتفاق الموقع بين الطرفين في 15 مايو 2017، جرت مناقشة مجموعة واسعة من الخيارات للدعم الاجتماعي في الأشهر الماضية، وعقدت سلسلة من الاجتماعات الرامية للمصالحة والوساطة بالتعاون مع وزارة العمل. وفي ظل عدم التوصل إلى اتفاق، أحيلت القضية إلى محكمة العمل والتي بدورها أحالت القضية إلى وزارة العمل بسبب خلل إجرائي في 7 يناير 2018.

تبقى لافارج هولسيم ملتزمة بإيجاد اتفاق متبادل لحل هذه القضية التي استمرت لفترة طويلة من أجل التغلب على حالة الشك التي يعاني منها الموظفين الذين لا يزالون جزءاً من الشركة.

تلتزم لافارج هولسيم بالحوار كوسيلة لتنفيذ الإجراءات الاجتماعية، توافقاً مع القانون وإقراراً لدور ممثلي الموظفين والمنظمات النقابية.